مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016

Mila Univ center. Publish. Co..

واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص بولاية أم البواقي
– المحددات والصعوبات–

The reality of banking financing of the private sector in Oum El bouagui city
– the determinants and difficulties

د. زينب طورش د. إلهام بوجعدار

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/07/12 تاريخ قبول النشر: 2016/12/05

الملخص :

يلعب القطاع الخاص دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث يساهم في دعم معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ولكي تستطيع مؤسسات هذا القطاع أداء هذا الدور فإن ذلك يتوقف على مدى قدرتها على الحصول على التمويل اللازم من أجل دعم إنشاءها وتطويرها وضمان استمراريتا، وفي هذا الإطار تعتبر البنوك العمومية الشريان الأساسي الذي يمد مؤسسات هذا القطاع بالأموال اللازمة. لدى عمدنا من خلال هذه الدراسة إلى استقصاء واقع تمويل البنوك العمومية لمستثمري القطاع الخاص بولاية أم البواقي، وتحديد أهم المشاكل والصعوبات التي تعترض حصول مستثمري هذا القطاع على التمويل اللازم.

الكلمات المفتاحية: التمويل، التمويل البنكي، القطاع الخاص، المحددات والصعوبات.

Abstract

The private sector plays an important role in economic development and contributes to economic growth and job creation, but for doing it, it depends on ability to secure the financing needed to support its creation and development. In this context, public banks are regarded as the main artery that supplies businesses in this sector with the necessary funds. So through this study we tried to analyze the reality of the financing of public banks for the private sector in the wilaya of Oum El Bouagui and to identify the most important problems and difficulties encountered by investors in this sector to obtain the necessary funding.

Key words *financing, banking financing, private sector, determinants and difficulties*

مقدمة

تسعى البنوك الجزائرية بصفة عامة والعاملة في الساحة البنكية لولاية أم البواقي بصفة خاصة منذ سنوات عدة إلى تعزيز دورها في تمويل مؤسسات القطاع الخاص، وذلك بهدف خلق صناعة بنكية تتماشى واحتياجات القطاع الخاص بالمنطقة، وتسهيل وتمكين المؤسسات من الحصول على التمويل اللازم من أجل تحقيق التنمية المنشودة، إذ تعتبر هذه المؤسسات واحدة من أهم القطاعات المعوَل عليها من أجل دفع عجلة التنمية .

من خلال هذا البحث سنتعرف على واقع تمويل هذه البنوك لمشاريع القطاع الخاص بولاية أم البواقي، وكذا طبيعة التمويلات المقدمة ومدى تنوعها وتناسبها مع حجم وطبيعة الاستثمارات المطلوبة ، بالإضافة إلى معرفة الأسباب الفاعلة في تفاقم واستمرار مشكلة التمويل، والتي تقف حائلا أمام استفادة القطاع الخاص من التمويل البنكي بهذه الولاية.

وتحقيقا لكل ما سبق، سنقوم في البداية بتحليل خصائص القطاع الخاص بولاية أم البواقي من حيث تعداد مؤسساته وتوزعه القطاعي، وبعد ذلك سيتم تقييم عملية تمويل هذا القطاع من خلال تحليل نتائج استمارة الإستبيان الموجهة لعينة من إطارات العاملة بالبنوك محل الدراسة، ثم عرض النتائج المحصل عليها.

1- طبيعة مؤسسات القطاع الخاص بولاية أم البواقي من حيث حجمها وتوزيعها القطاعي :

يوضح لنا الشكل التالي توزيع مؤسسات القطاع الخاص بولاية أم البواقي نهاية سنة 2013، وهذا من حيث حجمها.

الشكل رقم (01): توزع مؤسسات القطاع الخاص حسب حجمها بولاية أم البواقي سنة 2013

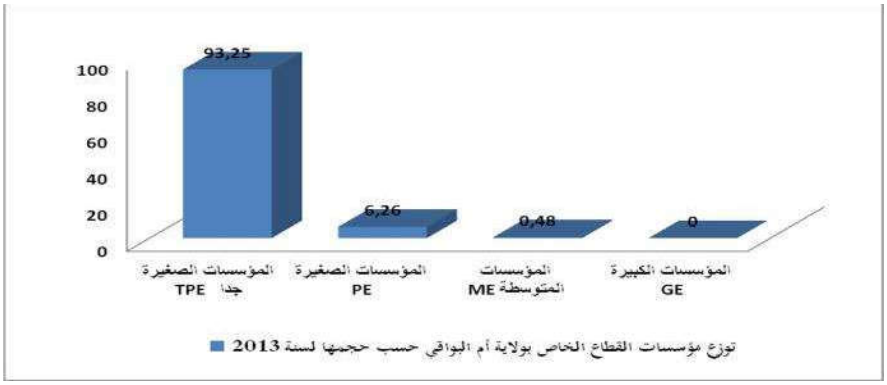

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على معلومات مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بأم البواقي.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن المؤسسات المصغرة أو الصغيرة جدا (التي توظف من 1 إلى 9 عمال) تحتل المرتبة الأولى من حيث نوع المؤسسات الأكثر انتشارا، وذلك بنسبة 93.25%. تليها المؤسسات الصغيرة PE التي توظف من 10 إلى 49 عاملا وذلك بنسبة 6.26%، ثم المؤسسات المتوسطة ME التي توظف من 50 إلى 250 عاملا، بنسبة 0.48%، أما المؤسسات الكبيرة الحجم GE التي توظف أكثر من 250 عاملا فنلاحظ أن هذا النوع من المؤسسات غير متواجد بالولاية.

أما فيما يخص توزيع مؤسسات القطاع الخاص بولاية أم البواقي حسب قطاعات النشاط، فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي الذي يبين لنا التوزيع القطاعي لإجمالي هذه المؤسسات لسنة 2012-2013.

الجدول رقم (01): التوزع القطاعي لمؤسسات القطاع الخاص بولاية أم البواقي لسنة 2012-2013

قطاع النشاط	سنة 2012	النسبة %	سنة 2013	النسبة %	التطور السنوي
الفلاحة	215	4,88	227	4,94	12
المحاجر	101	2,29	126	2,74	25
البناء والأشغال العمومية	228	5,18	238	5,17	10
الصناعة	664	15,10	727	15,82	63
الخدمات (بما فيها التجارة)	3189	72,52	3277	71,32	88
المجمـوع	4397	100,00	4595	100,00	198

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على المعلومات المقدمة من المرجع السابق.

من خلال الجدول أعلاه رقم (01) يتضح أن القطاع الخاص بولاية أم البواقي يتميز بتعدد الأنشطة الاقتصادية الممارسة مع عدم تكافئها من حيث النسب، حيث نلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع الرائد من حيث عدد المؤسسات المنخرطة فيه، ويحتل نسبة 71.32% من مجموع قطاعات النشاط، متبوعا بقطاع الصناعة بنسبة 15.82%، ثم قطاع الأشغال العمومية بنسبة 5.17%، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري بـ 4.94%، وفي آخر الترتيب يأتي قطاع المحروقات، الطاقة، المناجم والمحاجر.

2- <u>حساب حجم عينة الدراسة وتحديد كيفية توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة</u>

إن تحديد حجم العينة المناسب في أي دراسة من القرارات المهمة لكل باحث كونها تزوده بمعلومات يمكن الاعتماد عليها لتعميم النتائج، وإن هناك جداول ومعادلات يمكن من خلالها أن نحدد نسبة العينة من المجتمع الأصلي والقائمة على بعض المعايير كمنهج البحث وحجم المجتمع، ونعتمد في بحثنا هذا على معادلة ستيفن ثامبسون لحساب حجم العينة:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

حيث أن:

n: حجم العينة

N: حجم المجتمع الأصلي

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96

d: نسبة الخطأ وتساوي 0.05

p: نسبة توفر الخاصية المحايدة وتساوي 0.5

ومنه وبتطبيق معادلة ستيفن ثامبسون نجد:

n= 62* 0.50 (1 – 0.50) / [62 – 1 * {(0.05)2 / (1.96)2] + 0.50 (1 – 0.50)]= **53.52**

أي أن العدد المطلوب والممثل لعينة الدراسة هو **54** مستجوبا، وهو ما يؤكد لنا أن عينة تتكون من 55 فردا من أصل مجتمع يتكون من 62 فردا هي عينة ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا جيدا.

ومن أجل جمع معلومات أكثر مصداقية، تم توزيع استمارات الاستبيان(أنظر الملحق) مباشرة لأغلب المستجوبين، حيث تم استرجاع 55 استمارة من أصل 62 استمارة موزعة، كما هو كوضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): توزيع المجتمع الأصلي وعينة الدراسة وفقا للفئة المستجوبة

الفئة المستجوبة	الإستمارات الموزعة	عدد الإستمارات المستردة		الإستمارات غير المستردة
		العدد	%	
مدير الوكالة البنكية	21	21	100	00
رئيس مصلحة القروض	21	19	90.5	02
إطار بمصلحة القروض	20	15	75	05
المجموع	62	55	88.70	7

المصدر: من إعداد الباحثتين، بناء على الدراسة الميدانية التي تم القيام بها على مستوى وكالات البنوك العمومية بولاية أم البواقي.

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن المعاينة الفعلية (نسبة الإستمارات المسترجعة) هي 88.70% ما يعادلها 55 مستجوب من أصل 62 مستجوبا.

3- عرض وتحليل نتائج استمارة الاستبيان

بعد أن تطرقنا إلى المنهجية المتبعة في إعداد وتنظيم استمارة الاستبيان، وتعرفنا على حجم العينة المدروسة، نقوم الآن ضمن هذا الجزء بعرض وتحليل ومناقشة مختلف النتائج المتوصل إليها من الاستبيان.

3-1 التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

سنتعرف من خلال هذا الجزء إلى أهم الخصائص التعريفية المميزة لعينة الدراسة وذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): وصف خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	%	المنوال
إسم بنك المستجوب	CPA	10	18.2	BADR
	BNA	11	20	
	BADR	15	27.3	
	BDL	7	12.7	
	BEA	6	10.9	
	CNEP- banque	6	10.9	
	المجموع	**55**	**100**	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول أعلاه رقم (03) يتبين أن أكثر المستجوبين هم التابعين لوكالات BADR وذلك بنسبة 27.3% من مجموع كل المستجوبين، الأمر الذي يبدو طبيعيا ومنطقيا باعتبار أن وكالات BADR هي الوكالات الأكثر كثافة وانتشارا على مستوى ولاية أم البواقي. ويليها بعدها في الترتيب المستجوبين الخاصين وكالات بنك BNA بنسبة 20%، متبوعة بمستجوبي CPA بنسبة 18.2%، ثم باقي الوكالات الأخرى بنفس النسبة تقريبا.

3-2- التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

بهدف ربط الناحية النظرية بالواقع العملي للتمويل البنكي للقطاع الخاص في الوكالات البنكية لولاية أم البواقي، تم تحديد المقياس المعتمد في تقييم اتجاهات أراء أفراد عينة الدراسة من خلال المعادلة التالية:

طول الفئة (المجال)= المدى / قيمة الفئة الأعلى

حيث أن: **المدى**= قيمة الفئة الأعلى – قيمة الفئة الأدنى

أ- مقياس ليكارت الخماسي:

إن الهدف من هذه المعادلة هو معرفة حدود مجال كل خيار من الخيارات التي يحتويها مقياس ليكارت الخماسي، وبالتطبيق نجد: المدى= 5-1= 4

ومنه فإن المجال يساوي إلى: 5/4= 0.8 ومن ثم يمكن وضع الخيارات على النحو التالي:

المجال	الأهمية	المدة	المبالغ
[1- 1.8[	ضعيفة جدا	أقل من 15 يوم	كل المبلغ
[1.8- 2.6[	ضعيفة	15-30 يوم	غالبية المبلغ
[2.6- 3.4[	متوسطة	31-45 يوم	نصف المبلغ
[3.4- 4.2]	عالية	46-60 يوم	جزء صغير من المبلغ
[4.2- 5]	عالية جدا	أكثر من 60 يوم	لا شيء

ب- مقياس ليكارت الرباعي: إن الهدف من هذه المعادلة هو معرفة حدود مجال كل خيار من الخيارات التي يحتويها مقياس ليكارت الرباعي، وبالتطبيق نجد:

المدى= 4-1= 3 ومنه فإن المجال يساوي إلى: 4/3= 0.75 ومن ثم يمكن وضع الخيارات سواء بالنسبة للمدة أو النسب المئوية على النحو التالي:

المجال	الزمن	النسب
[1- 1.75]	دائما	أقل من 20%
[1.75- 2.5]	غالبا	20%- 60%
[2.5- 3.25]	أحيانا	61%- 80%
[3.25- 4]	إطلاقا	أكبر من 80%

3-2-1 أهمية القطاع الخاص بالنسبة للبنوك العمومية

يعتبر القطاع الخاص بولاية أم البواقي قطاعا مهما لدعم و تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالولاية، حيث يعتمد هذا القطاع بشكل كبير على التمويل المقدم من البنوك العمومية بالولاية من أجل بقاءه واستمراريته، الأمر الذي أدى إلى خلق علاقة بين هذه البنوك ومؤسسات القطاع الخاص بالولاية. وبهدف التعرف على مدى الاهتمام بمؤسسات القطاع الخاص من طرف بنوك عينة الدراسة، نستعرض الجدول التالي المتحصل عليه من تفريغ استمارات الاستبيان.

الجدول رقم (04): حصة القطاع الخاص في حجم الودائع والقروض البنكية لدى بنوك عينة الدراسة

الإجابات / المتغير	أقل من 20%		20%- 60%		61%- 80%		أكثر من 81%		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
حصة القطاع الخاص في حجم الودائع	14	25.5	19	34.5	12	21.8	10	18.2	2.33	1.05	20% - 60%
حصة القطاع الخاص من حجم القروض	3	5.5	26	47.3	6	10.9	20	36.4	2.78	1.01	61% - 80%

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أنه بالنسبة لحصة القطاع الخاص في حجم الودائع البنكية بالوكالات البنكية محل الدراسة هي في الغالب متوسطة تقع بين 20%–60% ، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 2.33، لكن هناك اختلاف كبير بين أراء المستجوبين حول ذلك، وذلك بانحراف معياري قدره 1.05، هذا ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن حصة القطاع الخاص من حجم القروض البنكية هي الأخرى عالية حيث تقع بين 61%–80% وذلك متوسط حسابي قدره 2.78 وانحراف معياري قدره 1.01 .

الجدول رقم (05): أهداف البنوك من تمويل مستثمري القطاع الخاص

الإجابات / المتغير	نعم		لا	
	التكرار	%	التكرار	%
زيادة ربحية البنك	42	76.4	13	23.6
الرفع من تنافسية البنك	24	43.6	31	56.4
التنويع في محفظة البنك للتقليل من مخاطر الإقراض	36	65.5	19	34.5
إعطاء صورة جيدة عن البنك	22	40	33	60
تطوير وتنمية مؤسسات القطاع الخاص	36	65.5	19	34.5

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول رقم (05) يتضح لنا أن أهم هدف تسعى إليه البنوك من وراء تمويلها لمستثمري القطاع الخاص هو زيادة ربحيتها، حيث بلغت نسبة هذا الهدف 76.4٪ في حين 23.6% من المستجوبين يقَرون بعدم أهميته.

3-2-2 طبيعة القروض والآليات البنكية المقترحة لتمويل مستثمري القطاع الخاص

بعد التعرف على مدى أهمية مؤسسات القطاع الخاص بالنسبة للبنوك العمومية، نتعرف الآن على طبيعة القروض والآليات المقترحة من بنوك عينة الدراسة لتمويل القطاع الخاص، وهذا من خلال تحليلنا للجداول التالية.

الجدول رقم (06): طبيعة القروض المصرفية التي تمنحها بنوك أم البواقي لمستثمري القطاع الخاص

المستوى / المتغير	ضعيفة جدا		ضعيفة		متوسطة		عالية		عالية جدا		المتوسط	الإنحراف	الإتجاه
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	الحسابي	المعياري	العام
قروض الإستغلال	14	25.5	7	12.7	18	32.7	14	25.5	2	3.6	2.69	1.21	متوسطة
قروض الإستثمار	3	5.5	6	10.9	22	40	16	29.1	8	14.5	3.36	1.04	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول رقم (06) يتضح لنا أن ما تم منحه من "قروض الاستغلال" لمستثمري القطاع الخاص من طرف الوكالات البنكية بالولاية يعتبر متوسطا، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.69، وهناك اختلاف كبير جدا بين أراء أفراد عينة الدراسة حول كونه متوسطا وذلك بانحراف معياري قدره 1.21. كما يتضح من خلال نفس الجدول أن ما تم منحه من "قروض الاستثمار" للقطاع الخاص في الولاية يعتبر عاليا وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.36، وهناك اختلاف كبير جدا بين أراء أفراد عينة الدراسة حول كونه ضعيفا وذلك بانحراف معياري قدره 1.04.

الجدول رقم (07): بيان مدى استفادة القطاع الخاص من قروض الاستثمار المتوسطة والطويلة الأجل

المستوى / المتغير	ضعيفة جدا		ضعيفة		متوسطة		عالية		عالية جدا		المتوسط	الإنحراف	الإتجاه
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	الحسابي	المعياري	العام
قروض متوسطة الأجل	1	1.8	0	0	31	56.4	18	32.7	5	9.1	3.47	0.74	عالية
قروض طويلة الأجل	15	27.3	27	49.1	8	14.5	2	3.6	3	5.5	2.11	1.03	ضعيفة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم (07)، يتضح جليا أن نسبة منح البنوك محل الدراسة للقروض المتوسطة الأجل لمستثمري القطاع الخاص تعتبر عالية، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.47، وهناك اختلاف على كونها متوسطة وذلك بانحراف معياري قدره 0.74 . أما بالنسبة للقروض طويلة الأجل المقدمة من هذه

الوكالات البنكية لمستثمري ولاية أم البواقي، فهي تعد ضعيفة بمتوسط حسابي قدره 2.11، وهناك اختلاف كبير بانحراف معياري قدره 1.03 .

أما فيما يتعلق بمدى استفادة مؤسسات القطاع الخاص من التمويل البنكي القصير الأجل وهذا حسب حجم المؤسسة، فيمكن ابرازه في الجدول الموالي، وللإشارة فإن ولاية أم البواقي لا تحتوي على أية مؤسسة خاصة كبيرة الحجم والتي توظف أكثر من 250 عاملا، بالتالي فكل مؤسسات القطاع الخاص المنتشرة بالولاية هي من النوع المتوسط، والصغير، والصغير جدا ، لذا سيتم التعامل مع هذا النوع من المؤسسات على أساس أنه هو الممثل لمؤسسات القطاع الخاص بالولاية دون التطرق للمؤسسات الكبيرة.

الجدول رقم (08): مدى استفادة القطاع الخاص من قروض الاستغلال حسب حجم المؤسسة

المستوى / المتغير	ضعيفة جدا		ضعيفة		متوسطة		عالية		عالية جدا		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	التكرار	%	تكرار	%			
مؤسسة متوسطةME	19	34.5	7	12.7	12	21.8	15	27.3	2	3.6	2.53	1.31	ضعيفة
مؤسسة صغيرةPE	16	29.1	4	7.3	16	29.1	15	27.3	4	7.3	2.76	1.33	متوسطة
مؤسسة صغيرة جداTPE	18	32.7	3	5.5	19	34.5	12	21.8	3	5.5	2.62	1.29	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول رقم (08) الموضح أعلاه، يتضح أنه بالنسبة لاستفادة المؤسسات المتوسطة الحجم ME من قروض الإستغلال فإن 34.5% من أفراد عينة الدراسة يعتبرون إستفادتها ضعيفة وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغ 2.53، وهناك إختلاف كبير جدا بين أراء أفراد عينة الدراسة حول كونه ضعيفا وذلك بانحراف معياري قدره 1.31 . وفيما يخص إستفادة المؤسسات الصغيرة PE من قروض الإستغلال فإنه يعتبر متوسطا وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغ 2.76، وهناك إختلاف كبير جدا بين أراء المستجوبين حول كونه متوسطا وذلك بانحراف معياري قدره 1.33 . أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة جدا TPE فإنه يعتبر متوسطا وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغ 2.62، وهناك إختلاف كبير جدا بين أراء أفراد عينة الدراسة حول كونه متوسطا وذلك بانحراف معياري قدره 1.29 .

الجدول رقم (09): مدى استفادة القطاع الخاص من قروض الاستثمار حسب حجم المؤسسة

المستوى / المتغير	ضعيفة جدا		ضعيفة		متوسطة		عالية		عالية جدا		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
مؤسسات متوسطة ME	18	32.7	8	14.5	11	20	15	27.3	3	5.5	2.58	1.34	ضعيفة
مؤسسات صغيرة PE	9	16.4	19	34.5	10	18.2	12	21.8	5	9.1	2.73	1.23	متوسطة
مؤسسة صغيرة جدا TPE	16	29.1	7	12.7	5	9.1	22	40	5	9.1	2.87	1.44	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (09)، أنه فيما يخص استفادة المؤسسات المتوسطة الحجم ME من هذا النوع من القروض البنكية فإن 32.7% من أفراد عينة الدراسة يعتبرون استفادتها من قروض الاستثمار ضعيفة، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغ 2.58، وهناك اختلاف كبير جدا بين أراء أفراد عينة الدراسة حول كونه ضعيفا، وذلك بانحراف معياري قدره 1.34 . وفيما يخص استفادة المؤسسات الصغيرة PE من قروض الاستثمار فإنها تعتبر متوسطة وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 2.73، وهناك اختلاف كبير جدا على كونها متوسطة وذلك بانحراف معياري قدره 1.23 . أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة جدا TPE فإنها متوسطة وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.87، وانحراف معياري قدره 1.44 .

أما فيما يلي سنتعرف على طبيعة مؤسسات أو مشاريع القطاع الخاص المستهدفة من بنوك عينة الدراسة وهذا حسب معيار أقدمية أو حداثة المؤسسة.

الجدول رقم (10): بيان المؤسسات المستهدف تمويلها حسب معيار أقدمية وحداثة المؤسسة

المنوال	المجموع		مؤسسات في مرحلة التوسع En phase d'extension		مؤسسات في مرحلة الإنطلاق En phase de démarrage		المؤسسات المستهدفة أكثر من البنك
	تكرار	%	التكرار	%	تكرار	%	
مؤسسات في مرحلة الإنطلاق	55	100	20	36.4	35	63.6	الإستفادة من قروض

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول أعلاه الحامل لرقم (10) نلاحظ أن الخطط المستقبلية والسياسة الائتمانية لهذه البنوك متمركزة أكثر نحو تمويل مؤسسات في مرحلة الانطلاق، بمعنى تمويل خلق مشاريع استثمارية جديدة لتطوير القطاع الخاص وخلق مناصب شغل إضافية،

ويتضح ذلك في كون أن ما نسبتهم 63.3% يستهدفون في تمويلهم المؤسسات أو الاستثمارات حديثة النشأة، في حين أن 36.4% المتبقية من أفراد عينة الدراسة يرون أن البنوك تستهدف تمويل دورة الاستثمار أي المؤسسات التي تبحث عن التوسع أكثر في أنشطتها.

الجدول رقم (11): بيان مؤسسات القطاع الخاص الممولة حسب طبيعة قطاع النشاط

الإجابات / المتغير	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الصناعية	26	47.3	29	52.7	55	100
التجارية	6	10.9	49	89.1	55	100
الفلاحية	15	27.3	40	72.7	55	100
الخدمية	33	60	22	40	55	100
أخرى	13	23.6	42	76.4	55	100

المصدر: من إعداد الباحثتين على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (11) أن المؤسسات التي تنشط في قطاع الخدمات (لخدمية) هي أكثر الأنشطة تمويلا من طرف البنوك وذلك بنسبة 60%، تليها في المرتبة الثانية الإستثمارات أو المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة بنسبة 47.3%، ثم الأنشطة المتعلقة بقطاع الفلاحة بنسبة 27.3%، ثم قطاع التجارة وبعض الأنشطة الأخرى في ذيل الترتيب بنسب 10.9% و 23.6% على الترتيب. والذي يفسر حسب بعض الإطارات البنكية المستجوبة بالطلب الكبير من مستثمري القطاع الخاص بالولاية على تمويل إستثمارات في قطاع التجارة ونقل المسافرين والبضائع وغيرها من الأنشطة الخدمية الأخرى مقارنة بالطلب على القروض لصالح أنشطة صناعية والتي تتميز بالخطورة أو شدة المنافسة من السلع الوطنية والأجنبية خاصة الصينية منها.

أما فيما يخص مدى استخدام هذه البنوك لتقنية القرض الإيجاري (LEASING) كتقنية حديثة للتمويل، فيمكن التعرف على ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): إستخدام البنوك لتقنية القرض الإيجاري

الإجابات / المتغير	نعم		لا		المنوال
	التكرار	%	التكرار	%	
إستخدام البنوك لقروض الإيجار	24	43.6	31	56.4	لا (عدم إستخدام البنوك قروض الإيجار)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول رقم (12) الذي يبين لنا مدى استخدام الوكالات البنكية محل الدراسة لقروض الإيجار في تمويل مشاريع القطاع الخاص بالولاية، وهذا باعتبارها آلية حديثة الاستخدام في البنوك تتميز بعدة خصائص إيجابية مقارنة بالآليات التقليدية في التمويل البنكي. ويتضح لنا من خلال هذا الجدول أن 56.4% من هذه الوكالات البنكية لا تستخدم تقنية القرض الإيجاري، وحسب إجابات أفراد عينة الدراسة فإن 43.6% فقط هي من تستخدم هذه التقنية.

أما فيما يخص طبيعة المستفيدين من هذا النوع من التمويل حسب قطاع النشاط فيتضح لنا من خلال الجدول الموالي رقم (13) أن المستثمرين الذين ينشطون في القطاع التجاري هم الأكثر استفادة من قروض الإيجار بنسبة 62.5%، يليهم في الترتيب قطاع الفلاحة بنسبة 16.7%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 12.5%، وفي الأخير قطاع الخدمات بنسبة 8.3%.

الجدول رقم (13): بيان المستثمرين الأكثر استفادة من قروض الإيجار حسب قطاع النشاط

المستوى / المتغير	الصناعية		التجارية		الفلاحية		الخدمية		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الإستفادة من قروض الإيجار	3	12.5	15	62.5	4	16.7	2	8.3	24	100

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد لى مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

3-2-3 صعوبات ومشاكل التمويل البنكي للقطاع الخاص

تواجه البنوك العمومية في تمويلها للقطاع الخاص بالولاية العديد من المشاكل يمكن تلخيصها فيما يلي:

الجدول رقم (14): الأسباب الكابحة والمعيقة لعملية تمويل البنوك للقطاع الخاص

المستوى / المتغير	ضعيف جدا		ضعيف		متوسطة		عالي		عالي جدا		متوسط	إنحراف	إتجاه
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	حسابي	معياري	عام
الجدوى الإقتصادية للمشاريع غير جيدة وغير مشجعة وأحيانا غير واقعية وعدم وضوح الرؤية المستقبلية للمؤسسة	0	0	5	9.1	12	21.8	28	50.9	10	18.2	3.78	0.85	عالي
عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الضمانات الكافية	0	0	0	0	9	16.4	23	41.8	23	41.8	4.25	0.72	عالي جدا
محدودية رأسمال (الأموال الخاصة) والقدرة على التمويل الذاتي	1	1.8	3	5.5	29	52.7	15	27.3	7	12.7	3.44	0.85	عالي
تعثر القروض وتأخر المستثمرين أو إمتناعهم عن تسديد الأقساط في الآجال	3	5.5	0	0	20	36.4	21	38.2	11	20	3.67	0.98	عالي
عدم مسك الدفاتر المحاسبية وعدم قدرة البنك على الإحاطة بالمركز المالي للمؤسسة بسبب عدم مصداقية القوائم المالية المقدمة	0	0	17	30.9	23	41.8	7	12.7	8	14.5	3.11	1.01	متوسط
خطورة الإستثمارات المطلوب تمويلها والإقبال على أنشطة تتميز بالمنافسة الشديدة	0	0	1	1.8	16	29.1	24	43.6	14	25.5	3.93	0.79	عالي
نقص التكوين والخبرة وغياب الفكر المقاولي وثقافة التسيير لدى المستثمرين	4	7.3	4	7.3	5	9.1	24	43.6	18	32.7	3.87	1.17	عالي
التغير المستمر في إدارة المؤسسة	6	10.9	19	34.5	15	27.3	9	16.4	6	10.9	2.82	1.17	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول رقم (14) المتعلق بالأسباب التي تشكل كابحا قويا ومعيقا لعملية التمويل البنكي للقطاع الخاص في ولاية أم البواقي، فإنه وبالنسبة لكون "**الجدوى الإقتصادية للمشاريع غير جيدة وغير مشجعة وأحيانا غير واقعية وعدم وضوح الرؤية المستقبلية للمؤسسة**" فإنها تعتبر سببا ومشكلا قويا في كبح التمويل البنكي لمستثمري القطاع الخاص بالولاية، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.78، وذلك بانحراف معياري قدره 0.85 . كما يتضح جليا أنه في حالة **عدم قدرة مستثمري القطاع الخاص على تقديم الضمانات الكافية** للبنك فإن ذلك يعتبر سببا قويا جدا في كبح عملية تمويل البنك لهؤلاء المستثمرين، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغ 4.25 وذلك بانحراف معياري قدره 0.72 . أما بالنسبة **لمحدودية رأس المال والقدرة على التمويل الذاتي**، نجد أن هذا السبب عالي التأثير، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.44 وهناك إختلاف بين أراء أفراد عينة الدراسة حول ذلك وذلك بانحراف معياري قدره 0.85 ، الأمر الذي يدل على أنه يجب أن يتوفر المستثمر على الأقل على الحد الأدنى من الأموال الخاصة حتى يتمكن البنك من تمويله، إذ لا

يمكن أن يقوم البنك بتمويل مشروع 100% دون أن تكون هناك مساهمة شخصية من صاحب المشروع. وبالنسبة **لتعثر القروض وتأخر المستثمرين أو امتناعهم عن تسديد الأقساط في الآجال**، فإنه سبب قوي هو الآخر وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.67، وذللك بانحراف معياري قدره 0.98 .

كما نلاحظ من نفس الجدول أنه وبالنسبة **لعدم مسك مستثمري القطاع الخاص الدفاتر المحاسبية وعدم قدرة البنك على الإحاطة بالمركز المالي للمؤسسة بسبب عدم مصداقية القوائم المالية المقدمة**، فإن 41.8% من أفراد عينة الدراسة يعتبرونه عامل له تأثير بسيط أو متوسط في كبح عملية تمويل البنوك للقطاع الخاص بولاية أم البواقي، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.11، وذلك بانحراف معياري قدره 1.01 . كما يتضح أيضا أنه بالنسبة لعامل "**خطورة الاستثمارات المطلوب تمويلها والإقبال على أنشطة تتميز بالمنافسة الشديدة**" فإنه يعتبر عاملا قويا في كبح عملية التمويل البنكي للقطاع الخاص في الوكالات البنكية محل الدراسة، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.93، وذلك بانحراف معياري قدره 0.79. ويعتبر **نقص التكوين والخبرة وغياب الفكر المقاولاتي وثقافة التسيير لدى هؤلاء المستثمرين** عاملا عالي التأثير في كبح التمويل البنكي لهؤلاء المستثمرين، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.87 وذلك بانحراف معياري قدره 1.17 . أما بالنسبة **للتغيير المستمر في إدارة المؤسسة** فإن هذا العامل وكما هو موضح في الجدول (14) متوسط التأثير في كبح عملية التمويل البنكي لمستثمري القطاع الخاص بولاية أم البواقي، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 2.82 وذلك بانحراف معياري قدره 1.17 .

الجدول رقم (15): بيان قيام البنك بإعادة تمويل القطاع الخاص مستقبلا في حال وقوع مشاكل معهم

المستوى / المتغير	دائما		غالبا		أحيانا		إطلاقا		المتوسط	الإنحراف	الإتجاه
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	حسابي	المعياري	العام
تمويل القطاع الخاص مستقبلا في حالة وقوع مشاكل معه	3	5.5	2	3.6	30	54.5	20	36.4	3.22	0.76	أحيانا

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

نلاحظ من خلال الجدول (15) أنه لا يتم تمويل مستثمري القطاع الخاص مستقبلا في حالة وقوع مشاكل مع البنك إلا في بعض الأحيان، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.22، وذلك بانحراف معياري قدره 0.76، إذ يتضح من الجدول أن 54.5% من أفراد عينة الدراسة يتفقون على أنه في بعض الأحيان من الممكن أن يقوم البنك مستقبلا بتمويل مستثمري القطاع الخاص حتى وإن سبق وأن وقعت بينه وبينهم مشاكل عدم السداد، ويرى نسبة قليلة من المستجوبين ممثلة في 3 أفراد (5.5%) أن ذلك دائم الحدوث، وما عددهم 2 من المستجوبين أي 3.6% أنه غالبا ما يعاد تمويلهم في هكذا حالات، إلا أن نسبة كبيرة تمثل 36.4% ترى أن إعادة تمويلهم مرة أخرى أمر مستحيل.

الخاتمة

تسعى البنوك الناشطة بولاية أم البواقي كباقي البنوك العمومية الأخرى الموجودة بباقي الولايات إلى تشجيع وتطوير القطاع الخاص من خلال القروض التي يتم منحها لمستثمري القطاع الخاص. وتبدي البنوك اهتماما جديا لتمويل مؤسسات القطاع الخاص بالولاية، إلا أن هذا الاهتمام تواجهه العديد من الصعوبات التي تحد دون استفادة مستثمري هذا القطاع من التمويل اللازم والكافي. وقد خلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- أن حصة القطاع الخاص بولاية أم البواقي عبارة عن نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME، تنعدم فيه المؤسسات الكبيرة الحجم، وأغلبه مؤسسات صغيرة جدا من حيث الحجم.
- تمثل حصة القطاع الخاص من القروض البنكية نسبة هامة من الحجم الإجمالي للقروض الممنوحة.
- مستوى العرض من القروض المتوسطة الأجل أعلى بكثير عما هو عليه بالنسبة للقروض الطويلة الأجل.
- استفادة المؤسسات المتوسطة الحجم من قروض الاستغلال والاستثمار ضعيفة، أما الصغيرة والصغيرة جدا فإن استفادتها من ذلك متوسطة، ويفسر ذلك الضعف بالعدد

القليل لهذا النوع من المؤسسات بالولاية، مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا التي تسيطر على النسيج الاقتصادي للقطاع الخاص بالولاية.

- تستهدف البنوك محل الدراسة تمويل إنشاء مؤسسات جديدة عوض تمويل مؤسسات قائمة.
- تستهدف البنوك محل الدراسة تمويل قطاع التجارة والخدمات على حساب باقي القطاعات، وذلك بنسبة 89.1%، والذي يفسر بضعف المخاطر وتحقيق أرباح في وقت قصير في هذا النوع من الأنشطة مقارنة مع القطاع الصناعي الذي يتميز بمخاطرة كبيرة وأرباح أقل تحقق على المدى المتوسط أو الطويل.
- نسبة استخدام البنوك للقرض الإيجاري بلغت 43.6% فقط، والمؤسسات المتوسطة الحجم هي المستفيد الأكبر من هذا العرض. ومن ناحية أقدميه وحداثة المؤسسة فإن المؤسسات القديمة هي المستفيد الأكبر بنسبة 75%. أما من ناحية القطاع فإن المؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات هي الأكثر استفادة من هذا النوع من القروض.
- هناك العديد من العوامل والأسباب التي تكبح عملية التمويل البنكي لمستثمري القطاع الخاص بولاية أم البواقي، وهي تتفاوت بين التأثير القوي جدا والمتوسط، ويعتبر مشكل نقص الضمانات البنكية الكافية أكثر العوامل كبحا لعملية التمويل هذه، يليها في الترتيب خطورة الاستثمارات المطلوب تمويلها والإقبال على أنشطة تتميز بالمنافسة الشديدة، ثم في المرتبة الثالثة نقص التكوين والخبرة وغياب الفكر المقاولاتي وثقافة التسيير لدى المستثمرين.

الملحق: استمارة الاستبيان الموجه للبنوك العمومية الناشطة بولاية أم البواقي

تحية طيبة وبعد،

تحضيرا منا لإنجاز بحث علمي في العلوم الإقتصادية حول موضوع "....."، نرجوا منكم الإجابة على الأسئلة الواردة في هذا الإستبيان، وأحيطكم علما بأن جميع البيانات ستعامل بسرية تامة لاستعمالها لأغراض البحث العلمي فقط.

نرجوا أن تتم عملية تعبئة هذه الإستمارة من طرف مدير الوكالة البنكية ورئيس أو إطار بمصلحة القروض على مستوى الوكالة، مع سابق الشكر والإحترام.

الباحثتين: طورش زينب وإلهام بوجعدار

1- إسم البنك:

◯ CPA ◯ BNA ◯ BADR ◯ BDL ◯ BEA ◯ CNEP-Banque

2- حصة القطاع الخاص في حجم الودائع لدى بنككم هي:

أقل من 20% ◯ من 20% إلى 60% ◯ من 61% إلى 80% ◯ أكثر من 81% ◯

3- حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص:

أقل من 20% ◯ من 20% إلى 60% ◯ من 61% إلى 80% ◯ أكثر من 81% ◯

4- ما هو هدفكم من الإهتمام بتمويل مؤسسات القطاع الخاص ؟

زيادة ربحية البنك ◯ الرفع من تنافسية البنك ◯ التنويع في محفظة البنك للتقليل من مخاطر الإئتمان ◯

إعطاء صورة جيدة عن البنك ◯ تطوير وتنمية القطاع الخاص ◯

ا. طبيعة القروض والآليات البنكية المقترحة لتمويل مستثمري القطاع الخاص

5- أشر على شدة العرض من القروض الممنوحة من البنك لمستثمري القطاع الخاص

نوع القرض	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا
قروض الإستغلال					
قروض الإستثمار					

6- أشر على نوع قروض الإستثمار الأكثر تقديما من وكالتكم؟

نوع قرض الإستثمار	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا
قروض متوسطة الأجل					
قروض طويلة الأجل					

7- أشر على مدى الإستفادة من قروض الإستغلال من مؤسسات القطاع الخاص حسب حجمها

نوع المؤسسة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا
متوسطة[1]					
صغيرة[2]					
صغيرة جدا[3]					

8- أشر على مدى الإستفادة من قروض الإستثمار من مؤسسات القطاع الخاص حسب حجمها

نوع المؤسسة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا
متوسطة					
صغيرة					
صغيرة جدا					

9- ما هي المؤسسات المستهدفة بشكل رئيسي حسب معيار أقدمية وحداثة المؤسسة؟

مؤسسات في مرحلة الإنطلاق ◯ مؤسسات في مرحلة التوسع ◯

10- ما هي المؤسسات الممولة بشكل رئيسي حسب قطاع النشاط؟

المؤسسات الصناعية ◯ تجارة ◯ فلاحية ◯ خدمية ◯ أخرى ◯

11- ما هي المؤسسات المستهدفة بشكل رئيسي حسب الحجم ؟

الكبيرة ◯ المتوسطة ◯ الصغير ◯ الصغيرة جدا ◯

12- هل يقدم بنككم قروض الإيجار ؟ (إذا كانت الإجابة هي "نعم" أجب على الأسئلة من 23 إلى 25)

نعم ◯ لا ◯

13- حسب معيار حجم المؤسسة، من هم المستثمرون الأكثر إستفادة من قروض الإيجار؟

الكبيرة ◯ المتوسطة ◯ الصغيرة ◯ الصغيرة جدا ◯

14- حسب معيار أقدمية وحداثة المؤسسة، من المستثمرون الأكثر إستفادة من قروض الإيجار ؟

مؤسسات في مرحلة الإنطلاق ◯ مؤسسات في مرحلة التوسع ◯

15- حسب طبيعة القطاع النشاط، من هم المستثمرون الأكثر إستفادة من قروض الإيجار ؟

المؤسسات الصناعية ◯ تجارة ◯ فلاحية ◯ خدمية ◯ أخرى ◯

---

[1]- **المؤسسة المتوسطة (ME):** توظف بين 50- 250 عاملا، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري.

[2]- **المؤسسة الصغيرة (PE):** توظف بين 10- 49 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري.

[3]- **المؤسسة الصغيرة جدا (TPE):** توظف بين 1- 9 عمال، ولها رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري أو أن يكون مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري.

16- هل يراعي البنك في إتخاذه قرار منح التمويل التناسب بين حجم الإستثمار وحجم التمويل الممنوح؟

دائما ◯ في أغلب الأحيان ◯ في بعض الأحيان ◯ إطلاقا ◯

17- هل تعرضتم سابقا إلى تعثر ديونكم (القروض) الممنوحة لمستثمري القطاع الخاص ؟

دائما ◯ في أغلب الأحيان ◯ في بعض الأحيان ◯ إطلاقا ◯

VII. صعوبات ومشاكل التمويل البنكي للقطاع الخاص

18- حدد مدى أهمية كل سبب من الأسباب التالية في كونه يشكل كابحا قويا ومعيقا لعملية تمويلكم للقطاع الخاص ؟

العائق	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	عال	عال جدا
الجدوى الإقتصادية للمشاريع غير جيدة وغير مشجعة وأحيانا غير واقعية وعدم وضوح الرؤية المستقبلية للمؤسسة					
عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الضمانات الكافية					
محدودية رأسمال (الأموال الخاصة) والقدرة على التمويل الذاتي					
تعثر القروض وتأخر المستثمرين أو إمتناعهم عن تسديد الأقساط في الآجال					
عدم مسك الدفاتر المحاسبية وعدم قدرة البنك على الإحاطة بالمركز المالي للمؤسسة بسبب عدم مصداقية القوائم المالية المقدمة					
خطورة الإستثمارات المطلوب تمويلها والإقبال على أنشطة تتميز بالمنافسة الشديدة					
نقص التكوين والخبرة وغياب الفكر المقاولي وثقافة التسيير لدى المستثمرين					
التغير المستمر في إدارة المؤسسة					